

نظريات الاتصال العالمية (رؤية إسلامية علمية)

د. عوض إبراهيم عوض (*)

مقدمة:

منذ أن تأطّر علم الاتصال في خمسينيات القرن العشرين على أيدي بعض الدوائر الاتصالية الغربية (1) ظهر ما سُمي بنظريات الاتصال العالمية. ورغم أن هذه النظريات قد وضعت توصيفاً متكاملًا للأنظمة الاتصالية المستخدمة في العالم إلا أنها قد أغفلت تماماً أي إشارة للإسلام، أو نُظِم الاتصال في الإسلام، أو حتى مجرد الحديث عن أي بلد مسلم، وكيفية تناوله لقضايا الإعلام والاتصال من منظور إسلامي. وقد أثار هذا الأمر جدلاً واسعاً بين الاتصاليين المسلمين، وانقسمت الرؤى ما بين مؤيدٍ ورافضٍ لهذا التقسيم.

ومن خلال استقراء الكم الكبير من الآراء التي طُرحت حول هذه القضية الهامة رأى الباحث أن لا مفر من أن يتطور الأمر إلى ما هو أبعد من مجرد طرح الرؤى. بمعنى أنه لا بد من البحث المتأنى بغرض حسم هذه القضية بشكل علمي مدروس يرفض ذلك التقسيم ويطرح البديل، أو يؤيده إذا ثبت عدم استحقاق التجربة الإسلامية لأن تكون ضمن المنظومة الاتصالية العالمية. وإذا ما أفضت الدراسة إلى رفضه، فلا بد إذن من وضع أسس علمية لنظرية إسلامية تتبع من واقع التجربة وتحدد سماتها ومدلولاتها الحقيقية من خلال مسيرة الإسلام الطويلة. ولكي تكون هذه الدراسة فاعلةً ومؤسسةً على نهجٍ علمي فقد طرح الباحث الأسئلة التالية قبل الخوض في غمار هذا المعترك:

1. هل يملك الإسلام نظاماً اتصالياً مغايراً للأنظمة الأخرى، يمكن أن يكون إضافةً للأنظمة الاتصالية المعروفة في العالم اليوم؟
2. هل أسهم الإسلام في خلق أي قنوات للاتصال أو نماذج يمكن أن تصنف على أنها فعلاً ضمن عناصر علم الاتصال الحديث؟
3. هل يستطيع المسلمون بموروثهم العقدي والفكري القائم على أساس الدين والعبادات أن يضعوا أسساً لنظرية اتصالية يمكن تسميتها بالنظرية الإسلامية للاتصال؟
4. هل هناك مجافاة بين الدين ونظم الاتصال الحديث؟
5. هل بالضرورة أن يسعى المسلمون لتأطير نظرية إسلامية خاصة بهم، أم يسعون لاستنباط وضعٍ ملائم لهم من خلال النظريات المعروفة؟

(*) د. عوض إبراهيم عوض - أستاذ مساعد بالجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
John Vivian, The Media of Mass Communication, 1997, Allyn and Bacon, USA (1)

6. وإذا كان للإسلام دور أو تجربة أو رؤية اتصالية علمية فلماذا أغفلها العلماء الغربيون ولم يضعوها ضمن النظريات الاتصالية المتعارف عليها الآن في أنحاء العالم المختلفة؟ .

7. هل هناك أي نقاط للاتساق بين النظريات العالمية المعروفة وما جاءت به الدعوة الإسلامية من قيم لبناء المجتمعات وعلاقة الإنسان بالخالق؟.

لقد ظلت هذه التساؤلات وغيرها تشغل الفكر في إطار البحث عن نظم الاتصال الحديثة التي تأطرت من خلال ما اصطلح عليه المختصون (بنظريات الاتصال)، خصوصاً وأنّ الاتصال قد أصبح علماً معترفاً به منذ خمسينيات القرن العشرين، ليصبح بذلك أحدث العلوم المعرفية وأكثرها إثارةً للجدل بعد ظهور روافده الحديثة من شبكات الأقمار الصناعية، وبنوك المعلومات وشبكة الإنترنت العالمية، واستخدام الألياف الضوئية في أجهزة الاتصال. حيث أعطت هذه المستجدات التقنية بُعداً جديداً لوسائل الاتصال الحديثة⁽¹⁾، أسهم بدوره في تحسين الخدمات وإيصالها إلى معظم بقاع الأرض في أسرع من لمح البصر وبشكل يكاد يكون متساوياً لكل أبناء البشرية.

وقد أدلى عدد من الحاديين من المسلمين المختصين والمهتمين بمجال الاتصال بدلوهم، في محاولة واضحة لتأطير الدور الإسلامي لعلم الاتصال. حيث ظهر ذلك على سبيل المثال من خلال رؤية الدكتور عمارة نجيب أستاذ الدعوة والاتجاهات الفكرية المعاصرة بالجامعات الإسلامية من خلال مؤلفه (الإعلام في ضوء الإسلام)⁽¹⁾. ثم الدكتور محي الدين عبد الحليم الذي أشار لتلك الرؤية من خلال كتابه (الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية)، الذي صدر بالقاهرة والرياض⁽²⁾. وأيضاً الأستاذ حامد عبد الواحد الذي طرح ذلك في كتابه (الإعلام في المجتمع الإسلامي)⁽³⁾، الذي أصدرته إدارة الصحافة والنشر لرابطة العالم الإسلامي، والدكتور محمد كمال الدين إمام في كتابه (النظرة الإسلامية للإعلام محاولة منهجية)⁽⁴⁾، الذي صدر عن دار البحوث العلمية بالكويت، والأستاذ محمد خير رمضان في كتابه (من خصائص الإعلام الإسلامي)⁽⁵⁾.

ومن خلال استقراء هذه الجهود المعتمدة للاتصاليين الإسلاميين، وما أفرزته الأقسام الغربية من منظورها الخاص لقضية الاتصال، تسعى هذه الورقة البحثية لدراسة الجذور والأسباب المتعلقة بنظريات الاتصال، وكشف الدوافع والحقائق المتعلقة بها. وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة السابقة. والغرض من ذلك هو معرفة الدور الإسلامي إذا كان هناك دور، ومحاولة استنباط رأي الدين في هذا الأمر الحيوي من أمور الحياة الحاضرة. كما تحاول الورقة وضع إطار وأسس

(1) Awad Ibrahim Awad, History & Evolution of the Mass Media, 1999, Univision Press, Kuala Lumpur, Malaysia, pp. 141-146.

(1) عمارة نجيب، الإعلام في ضوء الإسلام، (1980)، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(2) محي الدين عبد الحليم، الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية، (1984)، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، المملكة العربية السعودية.

(3) حامد عبد الواحد، الإعلام في المجتمع الإسلامي، (1984)، سلسلة دعوة الحق، دار الصحافة والنشر - رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

(4) محمد كمال الدين إمام، النظرة الإسلامية للإعلام محاولة منهجية، (1983)، الطبعة الثانية، دار البحوث العلمية، الكويت.

(5) محمد خير رمضان يوسف، من خصائص الإعلام الإسلامي، 1990، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة.

للنظرية الإسلامية للاتصال من خلال الحقائق والمعطيات التي أغفلها الغربيون ولم يُشر إليها الباحثون الإسلاميون بالشكل الوافي الذي يجعل منها إطاراً علمياً يضاف لنظريات الاتصال.

خلفية تاريخية:

لقد بدأت هذه القضية الخلافية بشكلٍ واضح في عام 1956م، حينما أصدر ثلاثة من علماء الاتصال الغربيين هم: ولبر شرام "Wilber Schramm" وثيودور بيترسون "Theodore Peterson"، وفريد س. سيبرت "Fred S. Siebert"، كتاباً تحت عنوان (نظريات الاتصال الأربع)⁽¹⁾. وقد أُعتبر هذا الكتاب نقطة تحول في حد ذاته في عالم الاتصال الذي بدأ كمارسة عملية دون الاستناد إلى نظريات منذ نهايات القرن التاسع عشر الميلادي⁽²⁾. حيث حدّد ولبر شرام وزملاؤه الأطر والأسس لما أسموه بنظريات الاتصال.

ولما كانت وسائل الاتصال تعمل كقنوات لنقل الأحداث السياسية والمناظرات، وتلعب دوراً هاماً في عكس القضايا الاقتصادية، ومواقف الدول من قضية الحريات والمشاركة والنتاج الثقافي، وأنّ شكل النظام السياسي في أي دولة ينعكس تلقائياً على شكل الممارسة الإعلامية في هذه الدولة، فقد جاءت هذه النظريات الأربع للاتصال نظرياتٍ سياسية في مبناها ومحتواها، رغماً عن تسميتها بنظريات الاتصال. حيث نشأت هذه النظريات من خلال التجربة التي عايشتها الشعوب المختلفة قبل وإبان الحربين العالميتين الأولى والثانية 1914-1917م و 1939-1945م. ومما يؤكّد ذلك أن اثنين من هذه النظريات وهما (نظرية السلطة) و (النظرية السوفيتية) قد حملتا مدلولاً سياسياً واضحاً، في حين أُلححت الأخرى إلى العلاقة الواشجة بين الاتصال والسياسة من خلال تبني مصطلح التحررية والمسؤولية الاجتماعية للتعبير عن محتوياتهما. وقد اعتمد الباحثون على دراسة الواقع الاتصالي للدول من خلال أربعة معطيات:

1. ملكية وسائل الاتصال.
2. الرقابة السلطوية على مضمون الرسائل.
3. الخلفية الأيديولوجية التي تُؤطر فلسفة العمل.
4. مضمون الرسالة الاتصالية.

وقد اعتبر الكثير من المختصين والباحثين وطلبة علوم الاتصال ذلك الكتاب مرجعاً أساسياً لعلم الاتصال الحديث. خصوصاً وأنه ظلّ الوحيد لسنواتٍ طويلة قبل أن تظهر الدراسات النقدية لمضمونه من بعض الكُتّاب الغربيين. وقد أصبحت تلك القوالب هي المهيمنة على عقول الباحثين والمختصين على مدى السنوات، على أساس أنها مسلمات لا جدال فيها، خصوصاً وأنها قد صدرت من مختصين غربيين ظلت النظرة إليهم إيجابية على مر السنين، على أساس أنهم بُناة علم الاتصال الحديث.

(1) محمود محمد قلندر: الاتصال الجماهيري، النظريات والوسائل والنماذج، 1999، يونيفيزيون برس، كوالا لمبور ، ماليزيا.

(2) 1995. Joseph Dominickhe : Dynamics of Mass Communication, MacGraw Hill.

ولما أحسّ واضعوا هذه النظريات وعلماء الاتصال من خلال النقد والممارسة بأنّ هذا التقسيم لا يستوعب كل الأنظمة وأشكال الممارسات الاتصالية في العالم، فقد أشاروا لبقية الأنظمة الموجودة برمتها باسم (النظرية الخامسة) التي أطلقوا عليها اسم النظرية التطورية "Developmental".

وبنظرة فاحصة لهذا الأمر الذي فرض نفسه على علم الاتصال فإننا نرى أن هذا التأطير للنظريات والتقسيم قد جانبه الصواب من عدة نواحي، مما أفرز علماً ناقصاً لم يف بالغرض المطلوب. وكان الأمل أن تكون هناك أسساً علمية حقيقية يستند عليها من يتعامل مع هذا العلم من المختصين والدارسين على حدٍ سواء. وعلم الاتصال من العلوم ذات الثنائية في التشكيل والبنية المعرفية. ، حيث بُنيت قواعده على أسلوبين أملت طبيعة العملية الاتصالية ذاتها. فهو نظري وتطبيقي في آنٍ واحد. ولذلك جاء الحديث في نظرياته مستنداً على التجارب الواقعية، ومنطلقاً من الرؤية الفكرية، ليصنع من الاثنيتين قوالب نظرية تصلح لوضع نظرياتٍ محدّدة أسوةً بنظريات الحساب والكيمياء والفلك والفيزياء وعلم المنطق والعلوم السياسية. وقبل الخوض في تفاصيل نظريات الاتصال التي هي مناط هذه الدراسة يمكننا أن نشير إلى بعض الاحتمالات المتعلقة بأسباب نشأتها على هذا النمط غير المتكافئ ، وهي ثلاثة احتمالات:

1- إنّ هذا القصور في شمولية النظريات قد نتج عن عدم إلمام واضعيها بما يجري في بقية أنحاء العالم من ممارسات اتصالية وإعلامية عبر الأزمنة المختلفة.

2- نبع هذا التصنيف من قاعدة إرضاء صنّاع القرار السياسي في المجتمعات الغربية التي أرادت تعزيز هيمنتها وسيطرتها في مرحلة ما بعد الاستعمار، خصوصاً وأنها قد أرست دعائم للتأثير على مستعمراتها السابقة في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

3- نتج هذا التشكيل عن قصور وتعمد بغرض تهميش وتغييب جهود بعض الكيانات البشرية لأسباب عقدية وسياسية وعرقية. وذلك من خلال فرض معطيات ما سُمي بالثقافة الغالبة التي نال الغرب منها الحظ الأوفر لدى المجتمعات الآسيوية والأفريقية بفعل التأثير الحضاري للقوى الغربية.

ومن الوهلة الأولى يتضح أنّ الافتراض الأول، وهو الجهل بما يدور في العالم افتراض بعيد، رغم أن قرائن الأحوال تشير إلى أن هناك تجاهلاً متعمداً بما يدور في العالم الثالث لدى الإنسان الغربي عموماً والأميركي على وجه الخصوص. وقد تسببت في هذا التجاهل العديد من العوامل، على رأسها النظرة الدونية لهذه المجتمعات، وعدم الاعتراف بها ككيانات تستطيع أن تُقدّم نموذجاً مفيداً، والسلوك غير الحضاري في نظر الغرب الذي يسلكه أبناء هذه المجتمعات التي تصورها الغرب امتداداً لعصور الانحطاط والجهل والظلام⁽¹⁾. ورغم ذلك إلا أنّ هذا التجاهل أو الجهل لا يمكن أن ينطلي على كل أفراد المجتمع الغربي، حيث أنّ هناك العديد من المؤسسات والأفراد الغربيين ظل شغلهم الشاغل هو الشعوب النامية ومعرفة ما يدور في أذهانها وتخصيص الدراسات العلمية والنظرية حولها. وقد نتج هذا الاهتمام كواحد من إفرازات وزارات المستعمرات الغربية في إنجلترا وفرنسا وألمانيا والبرتغال وهولندا التي أمنت بأهمية معرفة شعوب المستعمرات ودراساتهم من مختلف الزوايا بغرض التمكين من بسط السيطرة عليهم⁽¹⁾. ورغم أنّ الولايات المتحدة لم

(1) أنظر أحمد محمد عطية، دفاع عن الزنوج، 1965، من الشرق والغرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

(1) المصدر السابق ص 31-33.

تستعمر هذه الشعوب كما فعلت بريطانيا وفرنسا والبرتغال إلا أنها قد تأثرت بالسلوك الاستعماري لهذه الدول، بحكم أنّ الأمة الأميركية نفسها قد نشأت من المهاجرين الأوائل من أوروبا (2).

إذن مفهوم الجهل بما يدور في المجتمعات الأخرى ليس وارداً في هذا المقام، بدليل أنّ واضعي هذه النظريات قد تحدثوا عن التجربة السوفيتية بتفصيلٍ دقيق، وهي تجربة لم تكن قريبة من وجدان الإنسان الأميركي أو الغربي لا جغرافياً ولا عاطفياً. حيث كانت روسيا ومن دار في فلها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن دول المنظومة الشيوعية الأخرى، كيوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا وألبانيا تتوارى خلف ستارها الحديدي الذي حجب الكثير عن ممارساتها ومعطياتها السياسية والفكرية والعلمية عن بقية أنحاء العالم.

أما الافتراض الثاني فليس له حظ من الواقع هو الآخر بحكم أنّ واضعي هذه النظريات قد تحرروا من التبعية السلطوية التي يمكن أن توهم بأنهم قد تأثروا بها. وذلك لأن حرية التعبير قد فرضها واقع الحال، ونصّها عليها الدستور الأميركي في أول تعديل رسمي له في عام 1791م. حيث بسط ذلك التعديل حريةً فضفاضة في مجال الممارسة الإعلامية، وأوجد مساحةً واسعة للرأي والرأي الآخر من خلال وسائل الاتصال (3). ونتيجة لذلك أصبح رد الفعل سلاحاً مسلطاً في وجه من أراد أن يُدلي بمعلومات غير دقيقة أو غير علمية. مما أوجب كثيراً من الحذر والدقة في جانب علماء الاتصال.

إذن يبقى الافتراض الثالث وهو الذي نؤيده، وهو وجود غرض من استبعاد أنظمة العالم الثالث لاسيما التجربة الإسلامية في مجال الاتصال والإعلام. حيث إنّ الدارس والمتفحص لشخصية الإنسان الغربي لاسيما الأميركي يلاحظ الكثير من التوجس والحذر في التعامل مع معطيات الحضارة الإسلامية وأبنائها، بل وكل الحضارات البشرية غير الغربية. حيث لم يتم الاعتراف بها على أساس التكافؤ والندية. وقد ظهر ذلك جلياً في معاملة المهاجرين الملونين وأميركا من المستضعفين السود والملونين الذين جلبتهم السفن من أدغال أفريقيا وآسيا بغرض خدمة مُلاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال من البيض ليعملوا في مناجم التعدين والأعمال اليدوية الشاقة، مما اعتبر استرقاقاً من نوع آخر. فظل المهاجرون البيض من البريطانيين والجيرمان والسكسون أسياداً، وظل السود والملونون من أبناء أفريقيا وآسيا عبيداً. وتمت إبادة أبناء الأرض الأصليين من الهنود الحمر في تكساس ونبراسكا وكنساس وغيرها بشكلٍ تدريجي. ولم يخرج أولئك المهاجرون من إسهام الاستبعاد إلا عندما أعلن الرئيس إبراهيم لنكون قراره بتحرير العبيد والذي فقد حياته بسببه عندما أُغتيل في عام 1865م، وجهود الرئيس جون كنيدي الذي لقي نفس المصير.

وأهمية هذه النقطة في بحثنا هي أنّ ذلك السلوك الاستكباري لدى الأميركيين والغربيين بشكلٍ عام قد غذى نزعتهم المُستخفة بأبناء الشعوب المستضعفة والملونة ومنها سكان البلاد الإسلامية، مما جعل أوروبا وأميركا وبقية بلاد المنظومة الغربية تتمسك بالمسيحية وتلفظ الإسلام. بل حتى المسيحية ذاتها لم تنج من محاولات طلائها بنمط الحياة الغربية إبعاداً لها من جذورها الشرق أوسطية. حيث إنّ المسيح عليه السلام نفسه رَسَمَت له الدوائر الغربية صوراً تُظهره على أساس أنه شخصٌ غربي وليس شرقياً. ولذلك جاءت كل رسوماتهم له تحملُ شعراً أصفر اللون على شاكلة الغربيين، في حين أنّ

(2) Barck, Oscar Theodore: Since 1900; a History of the United States in our Times, 5th ed., Macmillan Publishing Co., 1974

(3) Awad Ibrahim Awad. Communication Law and Ethics, Univission, 1999 P. 96

الجميع يعلمون أنّ المسيح عليه السلام جاء من أرض سوريا التي تتميز بسواد شعر أبنائها فضلاً عن سحناتهم الشرقية المميزة. وليست هذه هي القضية، وإنما كان طمس معالم الديانة وتحوير النصوص والتعاليم التي تشير إلى غلبة التوحيد ومجيء الإسلام كرسالة خاتمة وواجبة الاتباع لكل أتباع المسيح هي القضية التي نزعت الإنسان الغربي قسراً من لمس الحقائق العلمية لدى سواه. ولذلك لم يُعطَ الإسلام تقديره الذي استحقه. وكان المنطلق هو أنّ الإسلام دين العرب والسذج والبسطاء من أبناء الشعوب المتخلفة.

أما الطرح الثقافي والفكري والسياسي للأسويين والأفارقة وبقية شعوب العالم الثالث فهو طرح لا يستحق الاعتراف به أو إعارته أي انتباه، لأنه طرح متخلف لم يبن على أساس الرؤية الغربية. وقد أدى هذا الغرض الميَّت إلى استبعاد تجارب الأمم الأخرى في مجالات الفكر والاتصال. وحرّم أولئك نفر شعوبهم من معرفة تجارب ثرة كتلك التي حدثت في الصين وفي الهند وفي مصر وفي الجزيرة العربية، والتي هي إضافات حقيقية لعلوم الاتصال تاريخياً وأنيباً ومستقبلاً. وبدلاً من تصنيف هذه النظم المتباينة ووضعها في موقعها المميز وسط نظريات الاتصال اكتفت دراسة ولبر شرام وزملائه بدمجها جميعاً تحت نظرية هلامية لا عناصر لها ولا تعريف لها ولا حدود لها ولا شكل لها أسموها بالنظرية التطورية Developmental.

إنّ هذا الشكل من عدم المصادقية قد أدى إلى تنفير كثير من العلماء الذين رأوا فيه قصوراً ما كان ينبغي أن يكون. حيث أننا إذا ما استعرضنا التجربة الصينية والتجربة المصرية والتجربة الهندية والتجربة الإسلامية على سبيل المثال لوجدنا أنه من الضروري الإشارة إليها وتخصيصها بالدراسة لأنها تجارب هامة ومغايرة لتلك التي برزت من خلال كتاب ولبر شرام وزملائه.

ومما يدل على أنّ هناك تغييراً مُتعمداً من الغربيين لتجارب بعض الشعوب أن العلماء الغربيين هم الذين قسموا تطور الاتصال إلى فترات تاريخية سموها بالثورات الاتصالية⁽¹⁾. وقالوا إنّ ثورات الاتصال ثلاث هي:

* الثورة الأولى: وبدأت باستبدال رموز الكتابة والرسومات Pictographs بالأحرف الهجائية لدى الإغريق والرومان في أوروبا القديمة.

* الثورة الثانية: بدأت بظهور الطباعة على يد يوحنا جوتنبرج "Juhanes Gutenberg" الألماني في أعوام 1436-1455م، وذلك عندما تمكن من استخدام الحروف المتحركة في طباعة الإنجيل.

* الثورة الثالثة: بدأت مع ظهور الكمبيوتر في الغرب كبديل لوسائل الكتابة اليدوية وأساليب الاتصال التقليدية. لقد قام هذا التقسيم على أساس الاستقراء التاريخي لتطور أدوات الاتصال في العالم. ويظهر الغرض من هذا التقسيم عندما نلاحظ استبعاد الصين التي كان لها سبق على جميع شعوب الأرض في اختراع الطباعة قبل مائتي عام من اختراع يوحنا جوتنبرج للأحرف المتحركة. حيث بدأت تلك التجارب الباكورة لاستخدام الألواح الخشبية في الصين منذ القرن السادس الميلادي. وقد تطورت تلك التجربة في عام (1445م) على أيدي الخبراء الصينيين أنفسهم، حيث تحولت من ألواح الخشب عندما تبينت عيوبها في امتصاص الأحبار إلى ألواح النحاس ذات الكفاءة العالية. ورغم صعوبة التعامل مع الألواح الخشبية والنحاسية التي اعتمدت على حفر الرموز والحروف، إلا أن الصينيين قد استطاعوا أن يستخدموها في

(1) A. I. Awad , Introduction to Mass Communication, 1998, Univission Press K.L

طباعة عددٍ من الكتب على رأسها إثنان من أهم المخطوطات في التاريخ البشري هما، كتاب دايموند سوترا "Dimond Sutra" الذي طُبِعَ في عام (868م)، وحوى بعض نصوص الديانة البوذية، ثم كتاب التريبيتاكا "Tripitaka" الذي هو الآخر مخطوط بوذي طُبِعَ في عام 972م. وقد وصل عدد صفحات هذا الأخير إلى 130.000 ليسجل رقماً قياسياً لم يتأتَّ لكتابٍ غيره على وجه الأرض. وكلا الكتابين موجود إلى يومنا هذا في المتاحف الصينية. وليس المقصود من هذا السرد اعتبار السبق التاريخي نظرياً وإنما استطاعت الصين من خلال تلك التجربة الرائدة أن تضع أسساً ونمطاً لحركة الاتصال في وقتٍ مبكرٍ ظلَّ جديراً بالتسجيل. ولكن لم يشفع كل ذلك للصين ليعتبرها الغربيون بادئةً لثورة الاتصال الثانية، وإنما اعتبروا تجربة الألمان يوحنا جوتنبرج هي بداية الثورة.

أما المسلمون فلم يحظوا حتى بمجرد الإشارة إلى دورهم في مجال الاتصال أو الإعلام، رغم أنهم قد سبقوا كل الشعوب الغربية والشرقية على حدٍ سواء في استخدام أسلوب الاتصال المباشر "Face to Face Communication" كوسيلة إعلامية لبث الرسائل والأخبار والدعاية من خلال الخطب المنبرية والمناظرات والمساجلات العلمية. حيث طوّر المسلمون الأوائل ذلك الأسلوب الإعلامي من مجرد نشر الدعوة إلى مرحلة تثبيت المعلومات وخلق التأثير والتغيير الاجتماعي والفكري والسياسي من خلال المنابر التي تمثّل إحدى أهم وسائل الاتصال والدعاية المباشرة. ووفقاً لمنظور علم الاتصال الحديث فإنَّ أسلوب الاتصال المباشر هو أرقى وأجدى أشكال الاتصال الذي استنبط من الاتصال الثنائي "Interpersonal Communication". حيث أنّ التغذية الراجعة "Feedback" في هذا النمط الاتصالي تكون آنية وملموسة، وتُفضي في الحال إلى ما يسمى بتوظيف رد الفعل في شكل رسالة معاكسة من الطرف المتلقي. وهذا ما وصفه علماء الاتصال الغربيون بالاتصال الذكي "Smart Communication" عندما وضعوه في موازنة مع الشكل المعاكس للاتصال وهو الاتصال المتبلد "Dump Communication". وقد أطلقوا عليه أيضاً اسم الاتصال ذي المسارين "Two way Communication". وذلك في مقابل الاتصال ذي المسار الواحد "One way Communication" الذي أثبت عدم فعاليته في نظم الاتصال الحديثة. وفقاً لذلك فقد أقر العلماء والباحثون أنّ كل وسائل الاتصال الإلكترونية التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية إنما تسعى لتقريب خدماتها من شكل الاتصال المباشر الذي يتم فيه التفاعل وجهاً لوجه بين المرسل والمتلقي. وعندما تكثفت الدراسات خرجت في نهاية الأمر بالنماذج المطروحة الآن في الأسواق لجعل الوسيلة الاتصالية متجاوبة مع الإنسان وملبية لحاجاته ومجبية على تساؤلاته. وأقرب مثالٍ لذلك هو شبكة الإنترنت العالمية التي تلبّي كل طلبات المتلقي، وذلك من فتح الصفحات المطلوبة، ثم طرح المعلومات، و الرد على أي تساؤلات بل والمشاركة في ساحات الحوار. وقد تطورت التجارب أكثر من ذلك عندما ظهر جهاز التليبيوتر "Teleputer" الذي جمع بين الكمبيوتر والتلفاز والراديو والفاكس والتلفون والكتاب الإلكتروني والمجلة والصحيفة والتسويق والإعلان في جهازٍ واحد. حيث يرتبط هذا الجهاز بشبكة متصلة عن طريق الألياف الضوئية "Fiber Optics" لتقوم كل وحداته بتلبية رغبات المتلقين من خلال التخاطب المباشر مع الآلة.

كل ذلك لا يعدو أن يكون محاولة لتقريب هذه الأنماط الاتصالية من نمط الاتصال المباشر "Face to Face Communication" الذي برع المسلمون في استخدامه كأحد أساليب الإعلام والدعوة، مما كان له تأثيره القوي والذي أدى لتحقيق الهدف منه وهو نشر الإسلام في أمصار ما كان يُتوقع أن تدخل في إطار الدين لولا دقة الحجة والأسلوب

الرصين. ولم يقف المسلمون عند ذلك بل استنبطوا ما يعرف اليوم ببنوك المعلومات من خلال إنشاء مكاتب المستنصرية في العراق والزيوتنة في شمال أفريقيا والأزهر في مصر، والتي كانت النواة الحقيقية لبنوك المعلومات الحاضرة في أوروبا وغيرها. ، وابتدع المسلمون أدب الرسائل الذي كان وسيلة إعلامية في غاية الأهمية ، وصنعوا السفارات لأول مرة في التاريخ ونسخوا المخطوطات التي حوت كل المعلومات المتعلقة بحياة الفرد في مجال القانون والسياسة والطب وعلم الفلك وعلوم البحار واللغويات والترجمة ، ونقلوا ذلك عن طيب خاطر إلى أوروبا عبر الأندلس التي أصبحت منارة للعلوم وصل إشعاعها إلى كل أنحاء أوروبا بفضل المسلمين إلى حين سقوط غرناطة. والمسلمون هم الذين علموا الناس نقل المعارف عبر المساحات الجغرافية من خلال الفتوحات الإسلامية. وكل ذلك في تجرد ونكران ذات، لم يكن دافعه غير نشر المعرفة والفضيلة بين البشر. ورغم ذلك لم تتم الإشارة إلى تلك الأدوار من خلال تأطير نظريات الاتصال. ولعل هذا قد أثار بدوره تساؤلاً آخر لعبت حمية الغضب المستفحل في نفوس المسلمين دوراً في عدم الإجابة عليه بشكلٍ علميٍ دقيق. وهذا السؤال هو: هل هذه النظريات الاتصالية هي نظريات بالمفهوم العلمي الدقيق أم هي مجرد أنظمة اتصالية؟

لقد أثار هذا التساؤل العديد من المهتمين والباحثين. حيث أشار بعضهم إلى أن هذه التقسيمات التي وردت في مؤلف ولير شرام وزملائه إنما هي نظم اتصالية Systems وليست نظريات "Theories"⁽¹⁾ ، في حين انتقد البعض ذلك الرأي واعتبرها نظريات بالمعنى المفهوم وليست نظاماً اتصالية⁽²⁾. بل وانتقد البعض عبارة نظام نفسها، حيث اعتبرتها الدوائر الغربية عبارةً سالبةً واقترحت إبدالها بمصطلح آخر هو (منهج) وقال مستر جون باركوت في مقال نشره بصحيفة لوموند الفرنسية في ديسمبر عام (1983م) إنهم يفضلون أن تكون (تصور) بدلاً من نظام خصوصاً عندما يراد وصف ما سمي بالنظام الإعلامي الجديد. ولما كان اللغظ قد استفحل حول هذا الأمر، رأينا أن نحتكم للقواعد العلمية في تحديد مفهوم ما نحن بصددده أولاً، ثم نتحول بعد ذلك على بصيرة واضحة إلى الحديث عن التأطير. ولنبدأ أولاً باستعراض موجزٍ لكل على حدة :

1. نظرية السلطة "Authoritarian Theory"، وهي التي نشأت في أوروبا في عهد النهضة. حيث سيطرت الإمبراطوريات القائمة على أساس الحكم الاستبدادي المتوارث كنتيجة حتمية لسلطة الكنيسة. وشاع مفهوم الحق الإلهي للسلطة المكتسب من أن الحاكم هو ظل الله في الأرض⁽³⁾. ووفقاً لذلك فإن على وسائل الاتصال أن تعمل وفقاً لرغبة السلطة، وألا تنتقدها أو تثير الشكوك حولها. وكل من يفعل ذلك سيعرض نفسه لسحب الترخيص والعقوبة التي تصل إلى حد الموت أحياناً. ورغم ذلك عن إتاحة الفرصة للأفراد لتملك هذه الأدوات، إلا أن الدولة تمتلك حق نزعها متى ما أرادت ذلك. ولذلك كانت الرقابة صارمة على الصحف بمجرد صدورها في ظل هذا النظام.

2. النظرية السوفيتية "Soviet Theory" ، قد قامت هذه النظرية على أساس ملكية الدولة لكل وسائل الاتصال بلا استثناء. وهي استنباط لفكر كارل ماركس الذي وجد شرعيته من خلال نجاح الثورة البلشفية في روسيا في شهر أكتوبر عام 1917م. ووفقاً لهذه النظرية لا يستطيع أي إنسان التعبير من خلال وسائل الاتصال دون المرور عبر الحزب

(1) محمود محمد قلندر، مصدر سابق.

(2) أنظر حامد عبد الواحد، مرجع سابق، ص 28.

(3) سيد محمد ساداتي الشنقيطي، أصول الإعلام الإسلامي وأساسه، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، 1986.

الشيوعي المهيم على كل شئون الدولة. وقد حُرِّمت هذه النظرية الانطلاق من زاوية الدين الذي حُرِّم بشكلٍ قاطع. وقد مورس العمل بهذه النظرية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وكل دول المنظومة الشيوعية التابعة له إلى أن قضت عليها حركة البريسترويكا التي قضت على النظام الشيوعي وعلى الاتحاد السوفيتي نفسه. وأصبحت معظم الدول التي أخذت بتلك النظرية وهي رومانيا وتشيكو سلوفاكيا (سابقاً) وبلغاريا وألبانيا في التخلُّص منها تدريجياً. حيث تُعتبر هذه الدول الآن في مرحلة انتقال لم تتضح معالم البديل لها بشكلٍ واضح إلى اليوم.

3- النظرية التحررية. "Libertarian Theory"، وهي التي نشأت في المجتمعات الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تقوم على أساس ممارسة الحرية المطلقة من خلال وسائل الاتصال التي تكون ملكيتها للأفراد وليس للحكومات⁽¹⁾. ولا تملك الدولة حق الرقابة ولا حق المُساءلة عما تنشره وسائل اتصالها.

4- نظرية المسؤولية الاجتماعية "Social Responsibility Theory". وهي قد نشأت كسابقتها في الغرب، عندما وجد الناس أن الحرية المطلقة قد أفسدت قضية الاتصال برمتها. ولذلك أراد واضعوها أن تحتكم قنوات الاتصال للمجتمع مباشرةً رغماً عن الحرية الواسعة المتاحة في ممارسة العمل لدى هذه الوسائل مثلها مثل النظرية التحررية. وفي هذا الأسلوب تنتفي رقابة الدولة، ولكن تتقبل المؤسسة الإعلامية من وقتٍ لآخر تنبيهاتٍ من ذوي الدراية والاختصاص لمراجعة مسارها.

ومن خلال هذا العرض المبسط لنظريات الاتصال المطروحة من الغرب ننتقل إلى تحديد المدلول العلمي لمصطلح نظرية. ونستنبط ذلك من وجهة النظر الفلسفية، حيث إن علم الاتصال ذاته يندرج تحت هذه الطائفة العلمية. فمفهوم النظرية حسبما جاء تفسيره العلمي هي النظام الموحد والمبسط من المبادئ والتصريفات والمسلمات التي تتعلق بظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر المترابطة، بحيث يسمح هذا النظام بشرح وفهم العلاقات بين المتغيرات بشكلٍ مبسط تنتظم فيه الحقائق تنظيمياً منطقياً ومترابطاً⁽¹⁾. وفي تحديد العلاقة بين النظرية كبناء نظري وبين حقائق الواقع الذي تعبر عنه النظرية فإن النظرية لا بد أن توضح كيف تترابط تلك الحقائق. ويمكن تحديد علاقة النظرية بالواقع في الآتي:

1. لا بد للنظرية أن توضح ارتباط الحقائق بالمبادئ والمسلمات.
2. تقدم النظرية نظاماً خاصاً للتصنيف وتكوين المفاهيم، حيث إن تلك المفاهيم ليست مصنفة أو مرتبة في الواقع.
3. تقدم النظرية تلخيصاً وتبسيطاً لحقائق الواقع.
4. تقدم النظرية تنبؤاً بما سيكون أو من المحتمل أن يكون مستقبلاً.
5. تحدد النظرية الحاجة لأبحاث أخرى في المستقبل.

من خلال هذه التعريفات، واستقراء واقع الأنظمة الأربعة كما طرحه ولبر شرام وزملاؤه، نستطيع أن نقول: إنَّ هذه التصنيفات اعتمدت على وصف الممارسات السياسية للأنظمة المشار إليها، والتي هي تطبيقات لعملية الاتصال في بلادها مُستقاة من الممارسة والواقع الفعلي للحياة. وربطت هذه الدراسة بين الواقع السياسي وانعكاسه على الممارسات

⁽¹⁾ John Bittner, Mass Communication Media: (An Introduction), 1989

⁽¹⁾ د. فرج عبد القادر طه وآخرون: معجم علم النفس والتحليل النفسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 461.

الإعلامية من خلال ارتباط الحقائق بالمبادئ . وقدّمت تصنيفاً خاصاً لتلك الأنظمة ومفاهيمها وتلخيصاً لحقائق الواقع. ولذلك جاءت أقرب إلى التفسير العلمي للنظرية، مما يجعلنا نسلم بتسمية هذه الأنظمة الأربعة نظريات للاتصال. ولكن يبقى التحفظ في أن نطلق كلمة نظرية على النمط الخامس وهو ما سمي بالنظرية الخامسة أي التطورية "Developmental". "وسبب تحفظنا على هذا التوصيف أن عبارة (تطورية) هذه قد جاءت فضفاضة لتصف حالة لا ضابط لها. حيث إنه إذا كان المقصود بها أن هذه الأنظمة في طور (النمو) مثلما تمّ وصف دول العالم الثالث بأنها دول (نامية) فإنّ حقائق الواقع تشير إلى أنّ هذا الوصف قد أطلقه الغربيون كبديل لمهذب لكلمة (التخلف) التي وصموا بها هذه الدول. وقد أشار بعضهم إلى هذه المسألة بشكلٍ واضح (1). وإذا قلنا إنها قد بدأت تتطور بالفعل، فإلى متى ستظل حركة التطور هذه مستمرة؟ وما هي حدودها؟ وما هي نقطة النهاية التي نحكم من خلالها على أنها تطورت أم لا؟ حيث إنه بحساب الزمن إما أن تتطور الأنظمة والدول لتصل إلى مصاف الأمم الأخرى ويصبح لفظ تطورية هذا لاغياً تلقائياً، وإما أن تتوقف على نفسها ولا تتقدم أي خطوة وحينئذٍ تنتفي عنها عبارة (تطورية). وفي كلا الحالين لا يمكن استدامة الوصف بالتطورية.

ويبقى السؤال عن بعض الأنظمة التي لم تتطور أصلاً منذ أن نشأت حركة المعرفة الاتصالية فيها. فما موقف هذه الأنظمة من النظرية التطورية؟. ثم إنّ البعض قد أتاح حريات كبيرة لوسائل الاتصال رغم أنه لم يُتَح تلك الحريات للعمل السياسي، فما موقف هؤلاء من القسمة؟ وعلى العموم يصعب أن نجزم بأن هذا الركام الذي حوته المجموعة الخامسة يصلح لأن يخلق منها نظرية كسابقاتها. وهذا ما شجّع أيضاً على فك الارتباط بين التجربة الإسلامية وبقية تجارب الأمم في العالم الثالث المنضوية تحت هذا التصنيف بغرض استنباط نظرية واضحة المعالم لتصف هذه التجربة الاتصالية. وقبل أن نخوض في تفاصيل التجربة الإسلامية نضع هذا التقسيم المبسط للنظريات التي أشرنا إليها مقرونةً بتصورنا للنظرية الإسلامية :

النظرية	رقابة الدولة	نطاق التطبيق	الملكية	حرية التعبير
نظرية السلطة	رقابة كاملة على الرسائل الإعلامية بعد بثها مباشرة	أوروبا في القرون الوسطى وبعض الدول الشمولية	مشتركة بين الدولة والأفراد	لا توجد حرية تعبير
النظرية السوفيتية	رقابة كاملة قبل وبعد بث الرسائل يمارسها الحزب	الاتحاد السوفيتي السابق والدول الشيوعية	ملكية كاملة للدولة خلال الحزب الشيوعي	لا توجد حرية تعبير مطلقاً

(1) د. محي الدين عبد الحليم: الإعلام عن الإسلام في غير ديار الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص 101-117.

النظرية التحريرية أو نظرية الحرية	لا توجد رقابة على الرسائل الإعلامية لا بعد ولا قبل بثها	الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية والغربية	يملكها القطاع الخاص، ويمكن للدولة أن تملك إذا أرادت	تقوم على الحرية المطلقة في التعبير دون مراعاة العامل الديني
نظرية المسؤولية الاجتماعية	لا رقابة على العمل، إنما يوجد تنبيه دوري لوسائل الاتصال	الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية	يملكها القطاع الخاص، ويمكن للدولة أن تملك إذا أرادت	تقوم على حرية التعبير دون مراعاة العامل الديني
النظرية الإسلامية	رقابة ذاتية يمارسها رجال الصحافة أنفسهم من خلال أخلاقيات المهنة	الدول الإسلامية وبعض المجتمعات الإسلامية خارج العالم الإسلامي	يملكها القطاع الخاص، ويمكن للدولة أن تملك إذا شاءت	تقوم على حرية التعبير التي لا تضر بالقيم وفقاً لمفهومها الديني

أسس التصنيف:

لم تكن حرية التعبير هي مناط التقسيم لهذه النظريات، وإلا لكان من المهم طرح بقية الدول، على الأقل الصين ومصر والسعودية وجنوب أفريقيا واليابان والهند.

كما أن السبق التاريخي لم يكن هو مناط التقسيم، وذلك لأن مصر التي سبقت جميع الأمم الغربية والشرقية في صناعة ورق البردي من الأعشاب التي تنمو في دلتا النيل بمصر العليا عام (2500) ق.م لم تجد حظاً من هذا التصنيف. كما أن السومريين في ميسوبوتاميا "Mesopotamia" قد سبقوا جميع أهل الأرض في استنباط نظام للتعبير الكتابي في عام (3500) ق.م عندما وضعوا أسلوب الرموز والرسومات التي اصطلح اللغويون والمؤرخون على تسميتها بـ "Pictograph" للتعبير عن المعاني والمشاعر ونقل الرسالة الإعلامية، وكانوا ينحتون ذلك على الحجارة الصماء، وعندما ثبت عدم فاعلية الحجارة وقسوتها لممارسة ذلك الدور لجأوا لطين الصلصال ليحفروا عليه رموزهم ورسوماتهم التي قامت مقام الكتابة في ذلك الزمان السحيق⁽¹⁾.

بعد ذلك استنبط الإغريق بعض الرقائق من جلود الضأن والماعز وأطلقوا عليها اسم "Parchments" واستخدموها لأغراض الكتابة مثلها مثل الورق الذي نستخدمه اليوم. وقد بدأ ذلك في عام (200) ق.م⁽²⁾. ثم طور

(1) Understanding Mass Communication, by M. L. DeFleur and E. Dennis. Houghton

Mifflin, 1991

(2) الزبير سيف الإسلام: علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

الإغريق هذه الرقائق الجلدية بشكل أفضل في عام (100) ميلادية لكي تكون أكثر ملاءمةً للدور المنوط بها كأداة من أدوات نقل المعلومات، مما جعل بقية الأمصار المجاورة تستخدمها لنفس الغايات والأغراض.

ثم جاءت الصين بما لم تستطعه الأوائل من جميع بلاد أوروبا وغيرها عندما صنعت الورق في عام (300)م. وظل ذلك سراً صينياً لم تتعرف عليه شعوب أوروبا إلا بعد مرور ألف عام كاملة عندما نقله إليها المسلمون في عام (1300م) عبر الأندلس. حيث كان المسلمون قد انتشروا في الأمصار حتى أقصى جنوب شرق آسيا ناشرين للدين وباحثين عن موارد تجارية للتبادل والتعامل مع غيرهم من الشعوب. وقد وجدوا هذا الورق الذي صنعته الصين وأسموه الكاغد. واستخدموه لأغراض التعليم والدعوة، ونقلوه من سمرقند التي انضمت لدولة الخلافة الإسلامية إلى أوروبا ضمن حملاتهم التبشيرية.

النظرية الإسلامية المقترحة:

يقوم النظام الإعلامي الإسلامي على أساس الفضيلة. والفضيلة كقيمة إنسانية أوسع من الحرية، حيث أنها تشملها بجانب مكارم الأخلاق والمنفعة العامة لبني الإنسان دون التمييز بينهم على أساس العرق أو الدين أو المكانة⁽¹⁾ كما جاء في قول النبي (ع):

" الخلق عيالُ الله، أحبُّهم إلى الله أنفعهم لعياله".⁽²⁾

ومنهج النظرية الإسلامية للاتصال يقوم على قاعدة إعلامية راسخة هي الفضيلة وخير البشرية. وهو يستند في ذلك على قوله تعالى: [وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن] "الإسراء: الآية 53". وقوله تعالى: [يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم]. "الأحزاب: الآية (70-71)".

وحيث إن قنوات الاتصال في الغرب قد نشأت على أساس حرية التعبير التي جاءت بها الدساتير وقامت على أساسها النظريات وافتقرت إليها نظرية السلطة في أوروبا والنظرية السوفيتية في روسيا الشيوعية وما دار في فلكتها، فإن الحرية في الإسلام حق أصيل للفرد لا يهبه أحد ولا ينزعه أحد، كما جاءت الإشارة في قوله تعالى: [فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمصيطر] "الغاشية: الآية 21-22". وقد جاء ضابطها الأوحد في مراعاة الأخلاق وحرية الآخرين كما في قوله (ع): " الحياء من الإيمان " (1) ، "إذا لم تستح فاصنع ما شئت" (2). كأنما كان ضابط الحياء هو مراعاة شعور الآخرين، وهو القيد الوحيد الذي تقبله النفس البشرية لكبح جماح الحرية المفرطة. وهي قيمة أكبر بكثير مما أتاحته الدستور الأميركي المعدل لبسط الحريات بلا وازع أو مراعاة لشعور الآخرين. وبالطبع لم يستطع الغربيون تحمل تلك الحرية السافرة التي هي ضد طبيعة النفس البشرية وضد فطرة الإنسان، خصوصاً عندما بدأت تضرب على أوتار خصوصياتهم وتتعدى على قيمهم وتخدش حياءهم وتضر بمصالحهم المادية والروحية. حيث بالغت وسائل الاتصال في

(1) مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي، تأليف نخبة من المفكرين والكتاب، الطبعة الأولى، رجب 1411 هـ .
(2) أخرجه البزار عن أنس والطبراني في أحد معاجمه عن ابن مسعود . ولكن ضعفه السيوطي في فيض القدير الجزء 3 صفحة 505.

(1) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ص 54، وفي كتاب الأدب ص 78 ، وأبو داوود في الأدب ص 6 ، وابن ماجه في الزهد ص 17 ، ومالك في الموطأ سفر 46 .
(2) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء ص 54 ، وفي كتاب الأدب ص 78 ، وأبو داوود في الأدب ص 6 ، وابن ماجه في الزهد ص 17 ، ومالك في الموطأ سفر 46.

استغلال تلك الحرية بشكلٍ لم تستفد منه إلا الجماعات والأفراد الذين يسعون لتحقيق الأرباح المادية على حساب القيم والمعتقدات والموروثات الإنسانية. وأصبحت مضار هذه الحريات أكبر بكثير من فوائدها.

كانت النتيجة الحتمية لذلك الانفراط الأخلاقي في وسائل الاتصال أن لجأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى سن العديد من القوانين، في محاولة لكبح جماح قنوات الاتصال. فظهر قانون إشنانة السمعة "Law of Libel"⁽³⁾ الذي وضع كثيراً من الضوابط في ممارسة الحرية، وقانون الفتنة "Sedition Law"، وقانون حقوق النشر والأداء العلني "Copyright Law" وغيرها من القوانين التي أريد بها أن تُنظم هذه الحريات، والتي تضمنت عقوبات رادعة لمن ينشر معلومات كاذبة أو ضارة أو مشينة لسمعة فرد أو جماعة أو مؤسسة. وكل ما يحتاجه المتضرر هو أن يُثبت أنّ هذه المعلومات المبنوثة عبر وسيلة الاتصال سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية قد أعلنت لطرف ثالث هو المتلقي، وأنها ليست صحيحة، وأنها أدت إلى الإضرار بسمعة أو دخل الطرف الشاكي.

وبمجرد أن أُجيزت هذه القوانين من أجهزة التشريع البرلمانية في الغرب توالى البلاغات التي طالبت الصحف والمجلات بأموال طائلة للتعويض عما نشرته في صفحاتها من غثائات وأكاذيب وأخبار ذات غرض. وقد استفاد منها عدد من السياسيين ونجوم المجتمع والعديد من الأفراد والمؤسسات التي تضررت من وسائل الاتصال. ومن ذلك ما حدث في عام 1989م، حيث حكمت إحدى المحاكم الأميركية للفنان واين نيوتن بمبلغ 6 مليون دولار لكسبه القضية التي رفعها ضد محطة تلفزيون "NBC" مدعياً أنها قد أدرجت اسمه في قائمة إحدى المنظمات الإرهابية. وأيضاً وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إرييل شارون الذي رفع دعوى قضائية في عام (1984م) ضد مجلة تايم الأميركية مطالباً إياها بتعويض مالي قدره 50 مليون دولار بدعوى أنها نشرت حديثاً زعمت فيه أنّ له دوراً في مذبحه عام (1982م) التي وقعت بمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وغير ذلك كثير.

ولكن هل قضت القوانين وأحكام المحاكم على الأكاذيب والغثائات التي حملتها وسائل الاتصال الغربية باسم الحرية؟ قطعاً لا، حيث ظلّ انفراط الأخلاق وعدم الحياء هو القاسم المشترك في خدمات العديد من الصحف والمجلات التي وجدت في هذا النوع من الإثارة مادةً مربحةً لها، فظهرت الصحافة الصفراء "Yellow Journalism" وعلى رأسها مجلات "Play Boy" الجنسية.

إذن فإن البشرية الحاضرة تحتاج للفاك من ربة التفسخ ومهالك الرذيلة والخنوع إلى الشهوات والأكاذيب والتضليل من خلال قنوات الاتصال، وهذا لا تحققه القوانين وحدها وإنما لا بد من أن يسنده عملٌ وفكرٌ يستند على البُعد الروحي الأصيل والقائم على أساس الحقيقة وليس الخداع، وهو الذي يتيح الإسلام دون سواه من الأديان المطروحة الآن على الساحة سواء السماوية أو التي هي من صنع البشر. ولذلك فإنّ النظرية الإسلامية للاتصال التي نتحدث عنها تلتزم بموجهات ومبادئ أساسية هي:

1. الصدق في بث المعلومات.
2. تنوير وتنقيف المتلقي من خلال المعلومة الموثقة.
3. الصراحة في طرح المواد الإعلامية.

(3) Tom Crone, Law and the Media, Third Edition, Oxford, London 1995.

4. التوافق مع معطيات العلوم الحديثة والتوفيق بينها وبين المفاهيم الدينية.

5. مخاطبة العقل البشري وليس الغرائز الحسية.

6. احترام الرأي الآخر ومقارنته بالحجة والمنطق.

ما هي إيجابيات الإعلام الغربي؟

لقد أسهب الكتابُ والدعاةُ المسلمون في انتقاد أساليب الإعلام الغربي، ووصموها بالتردي الأخلاقي والتفسخ وعدم الدعوة للخير، ولكنهم تناسوا في غمرة الحماس ما قدمته هذه الوسائل من إيجابيات في مجال التعليم والمعرفة والحضارة. حيث لعبت هذه القنوات دوراً أساسياً وهاماً في توصيل المعلومات لبني الإنسان أينما كانوا وفي أقصر وقت ممكن بحكم طبيعة هذه الوسائل الحديثة. وقد ربطت وسائل الإعلام من خلال شبكات الاتصال الحديثة معظم أطراف الكرة الأرضية حتى خلقت منها قريةً إلكترونية كما سماها هارولد لاسويل أحد كبار علماء الاتصال في القرن العشرين⁽¹⁾. وقد أدى ذلك إلى بث الوعي بين الناس بأسلوب أرخص وأيسر وأكثر مرونة مما كان في السابق.

كما تناسى المنتقدون أن وسائل الاتصال الغربية بأشكالها المختلفة قد أسهمت في تسليّة العديد من الأسر والأفراد. وخلقت من البيوت مؤسسات تثقيفية وترفيهية مستديمة. كما أسهمت في الإبقاء على كثير من مرتادي الحانات والمجرمين في بيوتهم أثناء ساعات الليل والنهار، وأنها أصبحت السلوى الوحيدة لكثير من المتوحدين في بقاع العالم الذين لا أنيس لهم غير هذه الوسائل⁽²⁾.

ومن زاوية الميكنة التقنية فقد أسهمت البلاد الغربية في تطوير قنوات الاتصال ليس من زاويتها التقنية فحسب وإنما حتى من خلال تطوير أساليب الملكية. حيث حدثت عدة أشكال للاندماج بين المؤسسات الاتصالية بغرض تحقيق عائدات أكبر تُسهم في تطوير الرسالة الإعلامية. ونتيجةً لذلك سنّت الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة قوانين مرنة وطموحة من أجل تشجيع الاندماج وزيادة تحرير قطاع الاتصالات بعد أن ظل لعقود متعاقبة تحت قبضة مؤسسة البريد والبرق والهاتف. وكان من نتاج ذلك أن وقّع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في شهر فبراير من عام (1996م) قانوناً جديداً للاتصالات منهيّاً كل القوانين السابقة التي قيدت حركة التعامل بين مالكي الشركات والمتلقين لبرامج الاتصالات. ولما كان ذلك القانون قد حسم قضية الصراع التي أبقت في الماضي على الحواجز بين قنوات التلفزيون التي تستخدم نظام الكابل والخدمات اللاسلكية وخدمات الهاتف المحلية فقد انخفضت بشكل كبير أسعار التعامل مع قنوات الاتصال برمتها. وقد شجع ذلك المنافسين من ذوي الإمكانيات الأقل فدخلوا معترك الاتصالات. وكان المستفيد الأول هو المتلقي، ليس في أميركا وحدها، وإنما في كل بقاع العالم التي ارتبطت بها من خلال شبكات الاتصال والأقمار الصناعية.

ومن زاوية أخرى تناسى المنتقدون من الكتابُ والدعاةُ المسلمون أنّ تجربة الإعلام في البلاد الإسلامية قد واكبتها أيضاً العديد من العيوب التي كادت أن تقعد بها عن أداء رسالتها المرجوة. ومن ذلك أن معظم قنوات الاتصال في العالم الإسلامي قد قامت على أساس كبت الحريات بدعوى الحفاظ على روح الإسلام، وفرضت أحاديّة في الرسالة الإعلامية

(1) Media Impact, by Shirley Biagi, Wadsworth, 1996

(2) عوض إبراهيم عوض، لغة الإذاعة (تحت الطبع)، دار النشر، جامعة الخرطوم ص 17.

والسياسية. وقهرت الصوت الآخر في التعبير، وكبتت حريات المسلمين أنفسهم، وحجرت آراء كل من حسبت أنهم ليسوا على وفاق مع طرحها الفكري أو السياسي أو العقدي، ولم تسمح ببروز أي صوتٍ ينتقد هذه الأساليب، بل أتاحت الفرص فقط للأصوات التي تسيح بحمد الزعيم مهما كان سلوكه الديني والأخلاقي والسياسي. وبالغت بعض القنوات في الإطناب في مدح الرؤساء والملوك بشكل أدى إلى تنفير المتلقين الذين وجدوا ضالتهم في وسائل اتصال غير وسائلهم. وأحجمت العديد من وسائل الاتصال الإسلامية عن تقديم المواد الثقافية الحديثة سواءً من داخل البلاد الإسلامية أو من خارجها وذلك بزعم أنها مواد مفسدة أو أنها محرمة كالموسيقى والرياضة والروايات والفنون وغيرها. وظلَّ الأسلوب الوحيد الذي تشير به إلى مثل هذه المواد هو أسلوب التجريح والتنفير منها وإصدار أحكامٍ عليها. وقد طال هذا الأسلوب قضية التعامل مع قنوات الاتصال في حد ذاتها بغض النظر عن مضمون رسالتها. ولم تضع هذه القنوات البديل المناسب حسب رأيها. وقد أدى ذلك إلى نفور الكثيرين من الحاديين على الأخلاق والقيم إلى النفور من وسائل الاتصال الحديثة حتى أن البعض قد أطلق عليها بعض المسميات مثل (المفسديون) للتلفزيون⁽¹⁾ على أساس أنه من أجهزة الكفار التي سلطت لهدم الإسلام وإفساد المسلمين. وتجنب معظمهم الخوض في أساليب الإنتاج الحديثة، وقاطعوا حتى مصطلحات الاتصال الحديث بدعوى أن الدين يقوم على أساس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وهذه بدهيات لا يمكن إنكارها، ولكنها لا تكفي لرسم صورة الإعلام في زماننا الحاضر. ولم ينكفي الإسلام على نفسه أو ينغلق في إطار ضيق من المعارف، وإنما فتح أبواب العلم مشرعةً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها مصداقاً (ع): " خذوا العلم من المهد إلى اللحد "، وقوله: " أنتم أدرى بشئون دنياكم ".⁽²⁾ وقوله: " إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً ".

لقد خلط بعض الكتاب المسلمين بحسن نية بين الدعوة والإعلام. وقصّر بعضهم أهداف الإعلام في الدعوة ولا شيء سواها، على أساس أن الإعلام الإسلامي لم يقم إلا على الدعوة ولا يجوز له إلا أن يعمل في إطارها في مستقبل الأيام. صحيح أن الدعوة قد استخدمت كل قنوات الاتصال التي أتاحت لها في أيام الإسلام الأولى وما تلاها، وظلّت شغل المسلمين المشاغل لعهدٍ طويل. ولكن هل هذا هو ما نعيه بالإعلام أو الاتصال؟.

في واقع الأمر إن الدعوة ليست هي كل الإعلام أو كل ما يعنيه الاتصال، وإنما الإعلام المستفيد من قنوات الاتصال أحد وسائلها. ثم إن غاية الدعوة معروفة وهي تبصير الناس بأسس الدين ومراميه ومعرفة الحق عزّ وجلّ لتحقيق الإيمان والانتقاد الكامل لطريق الحق عن طريق الإذعان لدين الإسلام. وقد حققت الدعوة الإسلامية بذلك المفهوم كثيراً من مراميتها بدخول الناس في دين الله أفواجاً. ولكن ظلَّ العمل الاتصالي متشعباً في حياة الناس مسلمين وغير مسلمين. حيث أضيف إلى أمر الدعوة كثيرٌ من الممارسات الحياتية اليومية بحكم المتطلبات التي تحتاجها النفس البشرية. وقد أشار إلى ذلك عدد من الكتاب المسلمين منهم ما قاله الدكتور يوسف محي الدين أبو هلاله⁽¹⁾. " إننا حين نطالب أن يكون الإعلام

(1) عبد الحميد كشك، حديث من القلب، دار الشعب القاهرة، 1980.

(2) جاء في باب عصمة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخطأ فيما يبلغه عن الله سبحانه وتعالى . الحديث 2273 عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ بقوم يلقحون النخل ، فقال :لو لم تفعلوا لصلح ، قال فخرج شيصاً فمرّ بهم فقال :ما لنخلكم ؟ قالوا :قلت كذا وكذا ، قال : أنتم أعلم بأمر دنياكم وفي رواية أنتم أدرى بشئون دنياكم . رواه أحمد في مسنده الجزء 3 صفحة 152.

(1) يوسف محي الدين أبو هلاله : الإعلام في ديار الإسلام بداية ورسالة ، دار العاصمة، الرياض 1480 هـ ، ص 8.

في ديارنا إسلامياً، فلا يعني ذلك بحالٍ من الأحوال أن تعود الأخبار مواعظ، والبرامج دروس إرشاد، وألا نرى عبر أجهزته إلا العمائم واللحي، وأن تتوالى على عقول الناس من خلاله وفود الخطباء والمدرسين والقارئ والمنشدين، إنما الذي نريده أن تعرض البرامج الإعلامية كافةً من سياسية، وثقافية، وترفيهية، وعلمية، واجتماعية، بروح تخدم الإسلام، وتحترم هديه ولا تُنافي تعاليمه".

وقد أشار إلى مثل هذا أيضاً عدد من الكُتّاب المسلمين المهتمين بقضية الاتصال والإعلام منهم الدكتور محي الدين عبد الحلیم في مؤلفاته: (الإعلام عن الإسلام في غير ديار الإسلام)، و(الرؤية الإسلامية لإعلام الطفل)، و(الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية)، والدكتور زياد أبو غنيم في كتابه (السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية)، والدكتورة ماجي الحلواني في كتابها (القمر الصناعي الإسلامي تحدي حضاري وضرورة عصرية).

ومن خلال استقراء أطروحات هؤلاء الكتاب وغيرهم مقرونةً باستقراء الحقائق الثابتة فإننا لو ملأنا كل ساحات الإعلام ببرامج الدعوة بهذا المفهوم القاصر لما استمع إليها أحد. ولو فرضنا لباس كل مادة إعلامية بلباس السلف لما أنصفنا السلف ولا أجيالنا الحاضرة. وحتى لو افترضنا أننا سنتقن أسلوب البرمجة من خلال إخراجها في ثوب الدعوة الإسلامية لما قبل منا المتلقي أن نخلق منها وجبةً ثابتة تُقدم في كل ليل وفي كل صباح. ذلك أن النفوس تصدأ وتمل التكرار مهما كان مضمونه. ولنا في رسول الله (ﷺ) أسوةٌ حسنة عندما شرع خطبة المسجد على المسلمين كإحدى قنوات الدعوة المباشرة التي تقوم مقام الوسيلة الإعلامية في حياتنا الحاضرة. حيث إنَّ النبي (ﷺ) لم يجعلها جُرعةً يومية مفروضة على المسلمين رغماً عمّا فيها من مواعظ ودروس وعِبْر. ولم يشترط لها مضموناً واحداً، وإنما جعلها مفتوحةً، وحددها بيومٍ واحدٍ في الأسبوع هو يوم الجمعة، وبساعةٍ محددة هي ما قبل صلاة الظهر التي اختصرت في ذلك اليوم من أربع ركعاتٍ إلى ركعتين فقط تقديراً لما يبذله الناس من ذهابٍ للمساجد ومتابعةٍ للخطبة. ورغم ما في هذه الخطبة من عظاتٍ وعبر هي لباب الدعوة الإسلامية لم يفرض الإسلام أن تكون برنامجاً يومياً حتى لا يملها الناس ولا تصبح روتيناً تلفظه النفس البشرية. بل إنَّ الله سبحانه وتعالى قد أمر الناس أن يفضوا بعدها مباشرةً لمواكبة شئونهم الحياتية من بيع وشراء ومنافع حيث قال تعالى: [فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ] [الجمعة آية: 10]. وحتى بقية العبادات عندما فرضها الله لم يجعلها أكثر من خمس صلواتٍ لا تتعدى في مجملها نصف الساعة أو الساعة على أكثر الفروض في يومٍ فيه أربع وعشرون ساعة. ولنفس تلك الحكمة التي اقتضاها التشريع الإسلامي لا يمكن أن تكون قضية الدعوة دون سواها هي مناط عمل الإعلام الإسلامي.

قد يقول قائل إنَّ كل عمل المسلم هو دعوةٌ لله، وهذا كلام مقبول على مستوى العبادة وخلص النية والتجرد لله سبحانه وتعالى. ولكن أن يكون حُجّةً لممارسة النشاط الإعلامي بأشكاله المقروءة والمرئية والمسموعة، فإنه قد يُصبح ضرباً من ضروب المشقة أو التنظير الخيالي بدافع الحمية أكثر منه واقعاً حقيقياً وعملياً لقنوات الاتصال كالإذاعة والتلفزيون والإنترنت والسينما والصحيفة والمجلة والكتاب. وإلا فأين أساليب الدعوة المتبعة الآن في مساجدنا كمسلمين من بقية خصائص الاتصال التي سنعرض لها في مكان آخر من هذه الدراسة.

وقنوات الاتصال في زماننا الحاضر تطرقت لكل أساليب الحياة من تعليم، ونقل معلومات، وتحليل أحداث سياسية واقتصادية وعلمية، ونقد أدبي وفني، ومناقشات رياضية وثقافية، وترفيه، وأسعار بورصات تجارية، وإعلان خدمات

صحية، وتنبية للمواطنين عن إغلاق طرق في المدينة أو فتح طرق أخرى، وفتح قنوات للمجاري أو جداول المياه الراكدة، وقائمة بتحركات القطارات والطائرات والحافلات، وأسعار البضائع، وافتتاح محلات المأكولات، وبدء كورسات تعليمية للغات أو الحياكة أو التدبير المنزلي، و فصول الرسم والتخطيط والأعمال اليدوية، والتعرف على معطيات جديدة في مجال الصناعات والإنجازات العلمية، ودراسة سلوك الكائنات والحيوانات، والظواهر الطبيعية، إلى غير ذلك من قوائم لا تُحصى نشاهدها ونسمعها ونقرأها كل يوم على قنوات الاتصال المختلفة.

كل هذا قد يؤدي إلى ترقية المفاهيم التي هي في حد ذاتها عبادة. ولكن أن نسعى إلى تهميش كل ذلك ونختصره في عبارة: " إن الإعلام الإسلامي هو الدعوة " بالمفهوم التقليدي في أذهان البعض فإنّ هذا لن يخدم الدعوة ولا الإعلام. وعلينا أن نتعلم كل شيء يخدم قضية التطور في حياة أجيالنا الحاضرة دون النفور من قنوات الاتصال التي هي إفراز طبيعي للعلم البشري. وفي ذلك تأكيد لقول النبي (ع): " من عمل بما علم الله علم ما لم يعلم ". ويستقيم ذلك مع دعوة سيدنا عمر بن الخطاب τ عندما قال: " علموا أبناءكم الرماية والسباحة وركوب الخيل ". حيث إنها كلها من الأمور التي تُعين على حاجتي الدنيا والآخرة. ولو كان عمر τ يعيش في زماننا الحاضر لما استبعدنا أن يأمرنا بتعليم أبنائنا فنون الكمبيوتر وقيادة السيارات والطائرات والتعامل مع الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال الحديثة، لأنّ هذه هي أدوات المعرفة والعلم والجهاد التي أفرزها التطور البشري. فكيف يتسنى للمسلمين النفور من بعضها وتركها لغير المسلمين ليتطوروا من خلالها ويملأونها بفكرهم ومعتقداتهم الهدامة.

عالمية الاتصال الإسلامي:

عندما نصنف سلوكاً أو ظاهرة معينة بأنها عالمية فإنّ أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن هذا الأمر يعرفه كل أبناء العالم ويمارسونه من خلال هذه المعرفة. بمعنى أن هناك ارتباطاً مكانياً بين السلوك ومن يقومون بممارسته. وهذا الارتباط يسمى الارتباط الجغرافي. وذلك مثلما نقول هذا إنسان مصري أو روسي أو بريطاني. فهو ينتمي في الإطار الجغرافي لهذه البلاد أو تلك. ومن هذا المنطلق فإن نظريات الاتصال الأربع هذه رغم أنها قد ارتبطت ببقاع جغرافية محددة، إلا أنها قد سُميت نظريات عالمية. وهذا شأن كل الممارسات والطقوس والقوانين التي تحكم شعباً من الشعوب أو مجموعة متجانسة من البشر كثرت أو قلّت.

وقد توسّع إطار العمل بنظريات الاتصال الأربع المعروفة لظروف سياسية واقتصادية وفكرية معينة . أما عن النظرية الإسلامية التي نحن بصدد التأطير لها من خلال هذه الدراسة فإنها على عكس النظريات السابقة لا تعتمد على تجربة دولة أو حكومة وإنما تقوم على أساس موروث ديني أريد له أن يشمل الكون على سعته. والسبب في أنه ليس تجربة دولة بعينها . كما أن البلاد الإسلامية على كثرتها لم تنفق عبر تاريخها الطويل على نظام سياسي موحد يمكننا أن نطلق عليه النظام الإسلامي الذي يقوم على نهج الكتاب والسنة. بل ظلت بعض الدول تأخذ من الدين نهجاً سياسياً ترضيه فذشأت فيها حكومات ملكية وبعضها حكومات عسكرية وبعضها جمهوريات برلمانية وبعضها لبيرالية وبعضها قام على أسلوب توارث الحكم الأسري. ولم تنتظمها إلى اليوم وحدانية دستورية تلغي الحدود السياسية أو الجغرافية التي فرضتها القوى الكبرى بعد نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولذلك فإن هذه النظرية تأخذ شكلها ومضمونها من خلال ما أنتت به النصوص الشرعية وصدقه الواقع التطبيقي في حقب مختلفة بدأت بدولة الرسول صلى الله عليه وسلم،

وتطورت عبر دولة الخلافة الراشدة، ثم خلال الدولتين الأموية والعباسية اللتين شهدتا تطوراً إعلامياً كبيراً برز في شكل (الخطابة) و (الرسائل) و (التدوين) و (الدعاية) و (الترفيه).

ورغم أن التجربة الطويلة للمسلمين في مجال الاتصال، والتي تؤهلهم لتبوء مكان الصدارة بين نظريات الاتصال العالمية، إلا أن بعض العلماء والكُتّاب المسلمين قد نحووا منحى مغايراً لما نحن بصدد. حيث أشار الكاتب المسلم حامد عبد الواحد إلى رفضه لسعي المختصين المسلمين بوضع أسس للنظرية الإسلامية للاتصال على غرار النظريات الغربية وغيرها مما أشرنا إليه. حيث قال الكاتب: " إن الإعلام الإسلامي غني عن التنظير والنظريات في فكره وتطبيقاته"⁽¹⁾. ومضى إلى القول في نفس السياق: " إن الفارق كبير والبون شاسع بين الإعلام الإسلامي وبين مذاهب الإعلام الوضعية الأخرى. فالإعلام الإسلامي يقوم على أسس واضحة تتبع من الفطرة الإنسانية وتلبي حاجتها وتجعل الاتصال بين الناس اتصال خير وإصلاح، وتجعل التعارف بينهم تعارفاً على ما ينفعهم في شتى سبل حياتهم". وانتهى الكاتب إلى قوله: إذا شئنا أن نحدد أسس الإعلام الإسلامي فلسنا بحاجة إلى بحثٍ أو استنتاجٍ أو تقصي، فهي كما حددها القرآن الكريم تتمثل في أسس ثلاثة:

1. الدعوة إلى الخير.
2. الأمر بالمعروف.
3. النهي عن المنكر.

وهذه الأسس الثلاثة هي التي تشكّل طبيعة الكلمة الإعلامية في المجتمع المسلم وتحدد منبتها ونهجها وغايتها. فالكلمة الإعلامية في المجتمع المسلم ليست كل فكرة أو خاطرة تتراءى لصاحبها ليعلنها للناس أو ينشرها عليهم، بل إن الكلمة الإعلامية لا بد أن تكون في المجتمع المسلم كلمة مسلمة، وهي بذلك لا بد أن تكون دعوة إلى الخير، والخير في الإسلام لا خلاف عليه ولا تناقض، فالحلال بيّن والحرام بيّن، والمسلم مأمور أن يجانب الشبهات.

بالنظر إلى هذا المفهوم نستطيع أن نلاحظ جانباً من رؤية بعض المسلمين لقضية التنظير الاتصالي. وهي قطعاً نظرة غير صحيحة، ولا تؤدي بالضرورة إلى خير الإسلام والمسلمين كما أراد لها كاتبوها، رغم أن حسن طويتهم وتجردهم التام وإخلاصهم لخدمة الدين الحنيف. ويتضح ذلك بقراءتنا المتأنية لعبارة " إن الإعلام الإسلامي غني عن التنظير والنظريات في فكره وتطبيقاته". حيث لا يستقيم مثل هذا الفهم مع واقع الدين ولا واقع المسلمين ولا واقع العلم. فنصوص الدين التي جاءت من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لم تحجر على الناس أمر التفكير والتأمل واستنباط الأحكام والقوانين من خلال مدلولاتها ومقاصدها وأسباب نزولها، بل وحتى من خلال سياقها اللفظي ومعانيها اللغوية. وإلا فلماذا شرع النبي (ع) للناس شرائعهم التي أضافت كثيراً لمضامين الآيات القرآنية المجملة؟ ولماذا وضع لهم أسساً للاجتهاد في أمور دنياهم بقوله: " أنتم أدرى بشئون دنياكم " ؟ ولماذا استمع إلى آراء الصحابة عندما أشاروا إليه بغير ما رأى عندما علموا أنها الحرب والخدعة والمكيدة؟ ولماذا دعا الناس لأخذ العلم من المهد إلى اللحد ولم يكتف بنصوص الدين التي

⁽¹⁾ حامد عبد الواحد، الإعلام في المجتمع الإسلامي، إدارة الصحافة والنشر، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 1984م، ص 40.

اكتمل نزولها وبيانها بشكل كامل بوفاته (ع)، بل ولماذا وضع علماء المسلمين بعد وفاته (ع) أسساً ونظريات لشتى العلوم المنبثقة من لباب الدين مثل علوم القرآن وعلوم الوحي وعلوم الفقه وعلوم الحديث وعلوم السيرة وعلوم المقاصد وما تفرع منها من علوم اللسانيات كعلم النحو و علم الصرف و علم العروض وغيرها؟ ولماذا استنبط العلماء والعارفون ببواطن الأمور علم القانون الإسلامي مع إدراكهم التام أن أصول التشريع الأساسية والتي هي الكتاب والسنة قد حوت الأسس النظرية والعلمية لهذا العلم؟ ولماذا نشأت قوانين الأحوال الشخصية وقوانين المعاملات والقانون الجنائي الإسلامي وقانون الجسبة والكل يعلم أنّ أصولها جميعاً موجودة في الكتاب والسنة؟ .

إنّ الواقع الفعلي لكل هذه العلوم الإسلامية وغيرها يؤكد أنها جميعاً قد استندت على ما استند إليه الكاتب من الاعتماد على الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكنها لم تكف بإطار النصوص الشرعية فقط، وإنما وضعت نهجها ونظرياتها وقواعدها كنتيجة لاجتهاد علمائها واستنباطهم للأسس والقوانين من خلال روح الدين الحنيف ونصوصه الشرعية والمصلحة العامة منسجمة مع الواقع التطبيقي.

وهذه الأسس لا جدال في أنها مناط التشريع برمته، ومناط الدعوة الإسلامية بكمالياتها، وهي الوعاء الذي تنصب فيه كل مكارم الأخلاق والدعوة إلى الفضيلة. ولكن أن ندعي أنها وحدها التي تشكل أسس علم الاتصال وفقاً للمنظور الإسلامي ولا شيء سواها فإنّ هذا هو القصور بعينه، وهو الذي سيقعد حتماً برحابة الدين أكثر من أن يضعه في موضعه الحقيقي الذي هو فوق كل الجهود التي بذلها علماء الاتصال الغربيون. وقضايا الإعلام والاتصال أوسع بكثير من هذه الأسس الثلاثة (الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر)، والتي لا تعدو كونها موجّهات لمسار كل عمل المسلم وليس الإعلام فقط. ففقه المعاملات الإسلامي قام على هذه الأسس، والفقه السياسي الإسلامي قام عليها، وقانون الأحوال الشخصية قام عليها، وكذلك علوم التربية الإسلامية بأفرعها العديدة. والإعلام كواحد من هذه العلوم الحديثة لا بد له أن يستصحب هذه الموجّهات شأنه شأن غيره من العلوم، ولكن هناك قضايا فرضتها طبيعة العملية الاتصالية لا تجد تفسيراً واضحاً وأرضيةً عمليةً دقيقة تستند عليها إذا قصرنا مرجعية الإعلام الإسلامي على هذه الأسس الثلاثة المشار إليها دون سواها. فعلى سبيل المثال تعارف العلماء على أن وظائف علم الاتصال هي:

1. التعليم "Education"

2. الإعلام "Information"

3. الرصد والمراقبة "Surveillance"

4. الترغيب والإقناع "Persuasion"

5. الترفيه "Entertainment"

وهذه الوظائف الخمس إذا ما أُريد لها أن تتحقق في إطار المنظور الإسلامي فإنها يمكن أن تستند إلى مرجعية الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكنها قطعاً لا تستطيع أن تركز إليها وحدها، وإنما تحتاج إلى العديد من الأسس العلمية التي تحقق فاعليتها، ومن ذلك (المعرفة) التي بدونها لا يمكن التعليم، و (الخبرة) التي لا يمكن إجراء عملية الرصد والمتابعة بدونها، و (الموهبة) التي لا بد من صقلها بالعلم حتى تتحقق وظيفة الترفيه بما يتناسب مع حاجات المتلقين ويتسق مع فوارقهم الفردية.

ومما أثر سلباً على أخذ هذه المعايير لدى المنظرين الإسلاميين أن كثيراً منهم قد فهم مدلول الترفيه على أساس أنه اللهو أو المجون أو المزاح أو عدم الجدية أو الهزل الذي ذمه الحق تعالى في وصفه للقرآن الكريم بقوله في الآيتين : [إنه لقولٌ فصلٌ وما هو بالهزل] . “الطارق آية 13-14”

وفي حقيقة الأمر فإن هذا المفهوم قد لعب دوراً أساسياً في قوقعة حركة الاتصال الإسلامية ووصمها بكثير من الركون وعدم المواكبة ، ظناً منا بأنّ هذا هو ما يُرضي الحق عزّ وجل ويستقيم مع طبيعة الدين. ولذلك جاءت معظم الأعمال الإسلامية من برامج تلفزيونية وأفلام سينمائية ومجلات وصحف باهتة في شكلها، تقليدية في مضمونها، خاوية في محتواها، ومملة في إخراجها. وقد لفظها مزاج المسلمين قبل أن يلفظها مزاج غيرهم، فكيف نريد لها أن تُفجع المتلقين وتسهم في عملية الدعوة لأعظم دين عرفته البشرية؟ . ولنسأل أنفسنا كم من الناس دخلوا في الإسلام نتيجة ما نسّميه ببرامج الدعوة التي نبثها ليل نهار من خلال برامجنا الإذاعية والتلفزيونية؟ .

في حقيقة الأمر ظلت برامجنا الإسلامية في ذيل القوائم لاسيما على شاشات التلفزيون. ولم تستفد من تقنيات الإخراج الحديثة التي غيرت ملامح الشاشة وأذواق المشاهدين. والدليل على ذلك أننا كلما جلسنا أمام التلفاز في أي بلد مسلم وتابنا البرامج فإننا نشاهد حتماً مواد مختلفة مثل البرامج التسجيلية والعلمية كعالم البحار وطهي المأكولات، وتطور الصناعات في البلاد الكبرى، ومراسم تتويج الملوك، وأفلام الكاوبوي، والروايات الإنسانية أو العاطفية وغيرها. والقاسم المشترك بين كل هذه البرامج هو أساليب الإخراج الحديثة التي تستخدم أفضل أنواع المؤثرات الصوتية وفتيات مزج الألوان وانتقال الكاميرا واستخدام الحيل الإخراجية والموسيقى التصويرية والانتقال من مشهد إلى مشهد. وكل هذا يؤدي إلى نتيجة حتمية هي شد انتباه المتلقي بشكل كامل خصوصاً الأطفال الذين بدأوا يتقصبون كثيراً من الشخصيات التي تقدمها الشاشة. ثم بعد قليل ينتقل بنا المذيع إلى برنامج ديني مثل (في رحاب القرآن الكريم) أو (في رحاب السنة) أو (نفحات إيمانية) الخ.. فما الذي نرى؟ في معظم محطاتنا الإسلامية لا نرى غير شخصين أو ثلاثة أو أكثر يجلسون على طاولة ويلبسون زيهم التقليدي الذي يتكون من الفرجية والعمامة السوداء أو الخضراء والذي ليس هو بالضرورة زي كل المسلمين، ونراهم يتجادبون أطراف الحديث في أمور تكررت آلاف المرات لمشاهديننا المسلمين. ولا تصاحب ذلك في معظم الأحيان أي فنيات إخراجية أو مؤثرات تشد انتباه المتلقي كالمناظر الخلاب، والمشاهد المتحركة، والموسيقى التصويرية، والإضاءة الموجهة. ويظل المشهد في معظم الأحيان ساكناً ومركزاً على وجه المتحدث، حتى إذا انتهى انتقلت الكاميرا في رتابة إلى وجه جاره أو مقدم البرنامج الذي يملأ الكادر تارةً وتارةً يملؤه أعضاء الجلسة، ليعود مرةً أخرى لإظهار الوجوه واحداً تلو الآخر وهكذا. وحتى الحديث غالباً ما يتمحور في قالب العبارات الكلاسيكية المنقاة من أثر السلف الصالح ليعبر عن طبيعة البرنامج الديني. وكل ذلك لأننا وضعنا هالةً من التقديس أصبحت قيماً للتعبير لا أكثر حول البرامج الدينية. ولا ندري بأننا نكون قد طردنا معظم المشاهدين الذين كانوا متعلقين حول بقية البرامج الأخرى، لا لشيء إلا لأننا سجننا الدين في إطار متخلف صنعناه بأنفسنا وغذينا بهجلاًنا. ويبقى هذا الأسلوب ضاراً بقضية الدين أكثر مما يفيدها. حيث تعلم أطفالنا كل شيء عن الفضاء وعن الفيزياء وعن السياسة وعن عالم الحيوان وعن المسابقات الرياضية وعن فنون السينما والموسيقى والغناء وظلوا يجهلون معظم الأشياء عن الدين لا لسبب إلا هذه القوالب البرمجية المتخلفة التي ندعي كذباً وجهلاً أنها هي أسلوب الدعوة إلى الإسلام ولا أسلوب سواها .

ومن هذا المنطلق لا بد لنا أيضاً أن ندرك أن الإسلام غني بما لا يدع مجالاً للشك في كل معطيات الحياة التي يمكنها أن تُثري قنوات الاتصال بشكل سلس وجذاب ومفيد في قوالب علمية حديثة لا تسجن نفسها بين جدران القرن الأول الهجري أو أطر دولة الخلافة الراشدة. ولم تُعد حاجة المسلمين اليوم لمعرفة مُسيلمة الكذاب، أو عدد الذين سقطوا شهداء في غزوة المصطلق بقدر حاجتهم لمعرفة أسس الخروج من مأزق الوصم بالإرهابيين والمتشدددين الذي أصبح سمّةً ملازمة لأبناء الأمة الإسلامية من خلال الإعلام الغربي. وحاجة المسلمين وغيرهم اليوم تشتد لمعرفة حقيقة الدين التي طمسها أهواء بعض المتشجنين والجهلاء باسم الإسلام حتى تشوهت الصورة في كل المحافل الدولية. وحاجة المسلمين اليوم أن يغيّروا تلك الصورة الشائهة التي رسمها الإعلام الغربي عنهم كدعاةٍ للدجل والشعوذة. وحاجة المسلمين والبشرية جمعاء اليوم أن يعرفوا منهج الإسلام في قيادة بني الإنسان إلى بر الأمان من براثن الاقتتال والاحتراب والتمييز العنصري والاستبداد الذي يمارسه طُغاة الحكام على شعوبهم. وحاجة البشرية والمسلمين أن يعرفوا أن كبت الحريات ومصادرة الحقوق التي تمارسها بعض الدول المسلمة أو غير المسلمة ليست من الإسلام في شيء. وحاجة المسلمين أن يبصرهم الإعلام اليوم بأن هذا الذي نراه ونستمتع به من عالم البحار وعالم الأدغال والكواكب والمجرات البعيدة التي تنصهر فيها الغازات والمعادن والصخور لتؤثر على مدارات الفضاء إنما هي دليل على وجود الخالق وعظمته وقدرته ووحداية الوجود التي هي لباب الدعوة الإسلامية. وحاجة البشرية اليوم أن نعلمها من خلال وسائل الاتصال أن الله لم يحرم التمتع بما في هذا الكون من خيرات، ولم يحظر علينا التأمل في جمالياته، ولم يحجر علينا الاستفادة من مواهبنا الفنية التي حباننا إياها، بل العكس هو الصحيح حيث يقول في قرآنه الكريم: [قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده] "الأعراف آية 38". ويقول: [وأما بنعمة ربك فحدث] "الضحى آية 11". والإسلام قد قصر قائمة المحرمات في قائمة واضحة ومحدودة ومعروفة " الحلال بين والحرام بين " (1).

ورغم ذلك فقد سعينا بأنفسنا إلى توسيع دائرة المحرمات دون أي مسوقٍ شرعي بإضافة وسائل الاتصال الحديثة والتي هي أنجع وسائل العلم الحاضر إليها. ووضعنا أنفسنا في ركنٍ قصي من عالم تكأكت علينا فيه الكثير من الأمم لتفتك بنا، لأننا أبینا أن نُطور أنفسنا، وأبینا أن نواكب سنة التقدم التي طالت جميع مرافق الحياة. ولكل ما سبق يمكننا أن نخلص إلى جدولة التحديات والموجهات التي تنتظر البشرية جمعاء من الإعلام الإسلامي أن يوضحها لها فيما يلي:

1. تأكيد حاكمية الإسلام وهيمته على الأديان السابقة.
2. تأكيد وحدانية الله ورفض فكرة الثالوث المقدس.
3. تبیین أن المسيحية التي يتمسح بها كثير من الشعوب الآن قد حرفت وليس فيها من الرسالة الإلهية إلا اسمها.
4. دحض المفتريات التي نتجت عن موجة الإلحاد Atheism العالمية التي قادتها فرنسا وروسيا في بدايات القرن المنصرم.

(1) متفق عليه . وقد أخرجه البخاري ومسلم وأورده الإمام النووي في الأربعين حديثاً النووية ، الحديث السادس ص 63 ، وقد ورد نصه في جوامع العلوم والحكم كما ورد في شرح الخمسين من جوامع الكلم تأليف زين الدين بن أبي الفراج عبدالرحمن شهاب الدين ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان.س

5. دحض الدعوات التي بثها أتباع الدارونية والهيبيية والفرويدية والوجودية والماركسية على أساس أنها نظريات علمية أثبتت فشلها.
6. تفنيد ودحض الشكوك التي ظلت تساور الشباب حول مفهوم الدين والخالق.
7. طمأنة البشرية بقدسية القرآن الكريم، وأنه كلام الله ورسالته للبشرية كافةً وليس لسكان الجزيرة العربية وحدهم.
8. الدعوة إلى حاكمية الأخلاق والمثل والقيم، وإعادة الثقة في صيرورتها، على عكس ما أشاعته المدنية الغربية، والتأكيد على أنها وحدها مناط التكليف والحساب يوم القيامة.
9. محاربة الإباحية والتفسخ الذي أدى إلى تفشي أمراض العصر الفتاكة مثل الإيدز، وأفضى إلى بروز ما سُمي بالأسرة ذات العائل الواحد Single Parent Family في المجتمعات الغربية.
10. تأكيد أن الإسلام لا يُحرّم الترويج عن النفس، بل يعتبره عنصراً أساسياً.
11. رفض استغلال مفاتن المرأة واعتبارها جزءاً من الدعاية والإعلانات التجارية.

الخلاصة:

في نهاية هذه الدراسة المقتضية نقول: إن تأطير النموذج الاتصالي الإسلامي في شكله الحديث واجب على الأمة. وإن وضع النظرية الإسلامية للاتصال حتماً سيساعد على وضع إعلامنا في مساره الصحيح. وللخروج من المأزق الذي وضعنا فيه الإعلام الغربي نرى أن هناك طريقاً واحداً لا ثاني له، وهو أن نتصالح مع معطيات وسائل الاتصال الحديثة، وأن نستخدمها بالأسلوب الذي يفيد المسلمين والعالم كله من إمكاناتها الهائلة، ويجعلها أداة طيعة في أيدي المسلمين وليس سلاحاً مسلطاً على رقابهم بمحض إرادتهم.

وسواءً أقررنا أو لم نُقر، فإن أساليب الاتصال الحديثة هذه أساليبٌ جذابة ومؤثرة وفاعلة في كل بني الإنسان بمن فيهم المسلمين، ولكن يكمن التحدي في كيفية استغلالها واستثمارها بالشكل الصحيح.

ولتحقيق هذا الأمر لا بد أن نعترف بأن القوالب والأطر التقليدية التي وضعنا فيها أنفسنا هذه لم تعد مقنعة لأحد، لا لأبنائنا ولا لذواتنا ولا لمن نريد أن ندعوهم لطريق الإسلام. ولا بد أن نعترف بأن وضع الدين في هذا الإسار الضيق يدخل في إطار الضرر، وديننا الحنيف قد قام على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار".

المراجع

- 1- أحمد ابن حنبل : المسند ، الجزء الثالث ، بدون تاريخ.
- 2- أحمد محمد عطية : دفاع عن الزوج ، من الشرق والغرب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، (1965).
- 3- الإمام البخاري : الجامع الصحيح ، بدون تاريخ.
- 4- جلال الدين السيوطي : فيض القدير ، الجزء الثالث بدون تاريخ.
- 5- جلال الدين السيوطي : تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك ، الجزء الأول ، المكتبة الثقافية ، بدون تاريخ .
- 6- حامد عبد الواحد : الإعلام في المجتمع الإسلامي ، سلسلة دعوة الحق ، إدارة الصحافة والنشر - رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية ، (1984).
- 7- عبد الحميد كشك : حديث من القلب ، دار الشعب ، القاهرة ، (1980).
- 8- عوض إبراهيم عوض : لغة الإذاعة (تحت الطبع) ، دار النشر ، جامعة الخرطوم.
- 9- عمارة نجيب ، الإعلام في ضوء الإسلام ، الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، (1980) .
- 10- فرج طه عبد القادر وآخرون : معجم علم النفس والتحليل النفسي دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- 11- سيد محمد ساداتي الشنقيطي : أصول الإعلام الإسلامي وأساسه ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع ، (1986).
- 12- الزبير سيف الإسلام : علم الإعلام والسياسات الإعلامية في العالم الثالث ، الطبعة الثانية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر (1986).
- 13- زين الدين بن أبي الفراج عبدالرحمن شهاب الدين : شرح الخمسين من جوامع الكلم ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان بدون تاريخ .
- 14- محمد كمال الدين إمام : النظرة الإسلامية للإعلام محاولة منهجية ، الطبعة الثانية ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، (1983).
- 15- محمد خير رمضان يوسف : من خصائص الإعلام الإسلامي ، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، (1990).
- 16- محمود محمد قلندر ، الاتصال الجماهيري النظريات والوسائل والنماذج ، يونيفيرس برس ، كوالالمبور ، ماليزيا ، (1999).
- 17- محي الدين عبدالحليم : الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، المملكة العربية السعودية ، (1984).
- 18- محي الدين عبدالحليم ، الإعلام عن الإسلام في غير ديار الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، (1990) .
- 19- تأليف نخبة من المفكرين والكتاب : مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي ، الطبعة الأولى ، رجب 1411 هـ.
- 20- يوسف محي الدين أبو هلاله : الإعلام في ديار الإسلام بداية ورسالة ، بدون تاريخ ، دار العاصمة ، الرياض 1408 هـ.

- 21Awad Ibrahim Awad : Communication Iaw and Ethics, Univission K.L.9 Malaysia 1999.
- 22 Awad I. Awad:, Intrduction to Mass Communication, Univission K.L. Malaysia 1998,.
- 23Awad I. Awad : History & Evolution of the Mass Media, Univission K.L. Malaysia 1999.
- 24Barck, Oscar Theodore : Since ,a History of the United States in our Times, 5th ed ., Macmillan Publishing Co ., 1974
- 25 Joseph Dominickhe : Dynamics of Mass Communication, MacGraw Hill 1995.
- 26John Bittner : Mass Communication, Media: (An Introduction), 1989.
- 27John Vivian : The Media of Mass Communication, Alyn and Bacon, USA 1997.
- 28M. L Defleur and E. Dennis : Understanding Mass Communication, Houghton Mifflin 1991.
- 29Shirley Biagi, Media Impact, Wadsworth, 1996.
- 30Tom Crone, Law and the Media, Third Edition, Oxford, London , 1995.